معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

ترجمات ومتابعات

واقع الدولة الواحدة في إسرائيل...
حان الوقت للتخلي عن حل الدولتين

الدكتور عوض سليمية

باحث في العلاقات الدولية

مدير وحدة الابحاث والدراسات الدولية

تحت هذا العنوان نشر موقع المجلة الأمريكية "فورين أفيرز" التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية، وهو واحد من أهم مراكز الفكر والتأثير في السياسة الخارجية الامريكية. مقالاً بتاريخ 14 ابريل للعلماء[1] **مايكل بارنيت، ناثان براون، مارك لينش، وشبلي تلحمي. المختصين في الشؤون الدولية.**

الملخص

الوعودات بحل الدولتين كخيار منطقي لحل الصراع الاسرائيلي–الفلسطيني في السنوات التي تلت اتفاقات أوسلو عام 1993، اصبحت وعودات خيالية في ظل الوقائع الراسخة اليوم بفعل السياسات الاسرائيلية.

ضمن هذا الواقع، تتحمل واشنطن مسؤولية كبيرة عن انهيار مبدأ حل الدولتين وترسيخ واقع الدولة الواحدة، وتستمر في لعب دور قوي في إدارة الصراع لصالح إسرائيل كدولة احتلال. فبناء وتوسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لم يكن له ليتسارع بهذه الوتيرة المخالفة لقرارات مجلس الامن ومواقف المجتمع الدولي، كما لم يكن بموسوع دولة الاحتلال لتصمد وتتمادى في جرائمها، لولا الجهود الأمريكية لحماية إسرائيل على المسرح الدولي، وداخل المنظمات الدولية. ولولا إغراق إسرائيل بالاموال والأسلحة الأمريكية، ما كانت إسرائيل قادرة على الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي في المنطقة، وإستمرار احتلالها للاراضي الفلسطينية. وبدون موارد وضغوطات دبلوماسية أمريكية كبيرة، ما كان بإمكان إسرائيل إبرام اتفاقيات سلام مع الدول العربية، من كامب ديفيد وصولا الى اتفاقيات ابراهام. ومن ناحية اخرى، أهملت واشنطن المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين عن سابق

[1] – مايكل بارنيت أستاذ جامعي للشؤون الدولية والعلوم السياسية في كلية إليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن.

– ناثان براون أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن وزميل أول غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

– مارك لينش أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن.

– شبلي التليمي أستاذ بجامعة ميريلاند وزميل أول غير مقيم في معهد بروكينغز.

اصرار، وانشغلت واشنطن لحماية اسرائيل وتبني روايتها. على سبيل المثال، بررت واشنطن دعمها اللامحدود لاسرائيل تحت ذريعة حفظ أمن إسرائيل، وأبقت على الفكرة القائلة بأن حل الدولتين، فقط، هو الذي يمكن أن يحافظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، في الوقت الذي جمدت فيه أي اجراء على الارض لانفاذ هذا الشعار. حتى وصلت الامور الى واقع من الصعب التراجع عنه، هذه السياسات ادت الى نفاذ فرص التسوية السياسية التفاوضية القائمة على حل الدولتين وفقا لحدود العام 1967.

إن عودة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل مع ائتلاف يميني متطرف ضيق حطمت حتى وهم حل الدولتين. لم يخجل أعضاء حكومته الجديدة من إبداء آرائهم حول ماهية إسرائيل وما يجب أن تكون عليه في جميع الأراضي التي تسيطر عليها: لا تُعرَّف إسرائيل الكبرى كدولة يهودية فحسب، بل دولة يكرس فيها القانون التفوق اليهودي على الجميع. الفلسطينيون الذين بقوا هناك. نتيجة لذلك، لم يعد من الممكن تجنب مواجهة واقع الدولة الواحدة.

حكومة إسرائيل الراديكالية الجديدة لم تخلق هذا الواقع بل جعلت من المستحيل إنكاره. إن الوضع المؤقت للاحتلال للأراضي الفلسطينية، هو الآن حالة دائمة. تحكم فيها دولة تحكمها مجموعة من الناس على مجموعة أخرى من البشر. كان الوعد بحل الدولتين منطقيًا كمستقبل بديل في السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو عام 1993، عندما كانت هناك مجموعات من المؤيدين للتسوية على كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وعندما يكون ذلك ملموسًا إذا تم إحراز تقدم عابر نحو بناء مؤسسات دولة فلسطينية افتراضية. لكن تلك الفترة انتهت منذ فترة طويلة. اليوم، ليس من المنطقي ترك الرؤى الخيالية للمستقبل تحجب الترتيبات القائمة الراسخة بعمق.

لقد حان الوقت للتعامل مع ما يعنيه واقع الدولة الواحدة للسياسة والتحليل. فلسطين ليست دولة في الانتظار، وإسرائيل ليست دولة ديمقراطية تحتل الأرض الفلسطينية بالمصادفة. لطالما شكلت جميع الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن دولة واحدة تحت الحكم الإسرائيلي، حيث تخضع الأرض والشعب

لأنظمة قانونية مختلفة جذريًا، ويعامل الفلسطينيون بشكل دائم كطائفة أدنى. سيُحكم على صانعي السياسات والمحللين الذين يتجاهلون واقع الدولة الواحدة هذا بالفشل وعدم الأهمية، ولا يفعلون سوى القليل من توفير ستار من الدخان لترسيخ الوضع الراهن.

بعض الآثار المترتبة على واقع الدولة الواحدة واضحة. لن يتوقف العالم عن الاهتمام بحقوق الفلسطينيين، بغض النظر عن مدى حماس العديد من مؤيدي إسرائيل (والحكام العرب) الذين يرغبون في ذلك. تصاعد العنف ونزع الملكية وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على مدار العام الماضي، ويزداد خطر المواجهة العنيفة على نطاق واسع مع كل يوم يُحبس فيه الفلسطينيون في هذا النظام المتزايد باستمرار من القمع القانوني والتعدي الإسرائيلي. لكن ما هو أقل وضوحًا هو كيف سيتكيف الفاعلون المهمون – إذا تم تعديلهم على الإطلاق – مع تحول واقع الدولة الواحدة من سر مكشوف إلى حقيقة لا يمكن إنكارها.

يبدو أن الرئيس الأمريكي جو بايدن ملتزم تمامًا بالوضع الراهن، ولا يوجد دليل على أن إدارته قد فكرت في هذه القضية أو فعلت الكثير بما يتجاوز إدارة الأزمات والتعبير عن الاستياء. يتخلل شعور قوي بالتمني في واشنطن، حيث لا يزال العديد من المسؤولين الأمريكيين يحاولون إقناع أنفسهم بأن هناك فرصة للعودة إلى مفاوضات حل الدولتين بعد مغادرة حكومة نتنياهو المنحرفة لمنصبها. لكن تجاهل الواقع الجديد لن يكون خيارًا لفترة أطول. عاصفة تتجمع في إسرائيل وفلسطين تتطلب استجابة عاجلة من الدولة التي مكنت من ظهور دولة واحدة تدعم التفوق اليهودي. إذا كانت الولايات المتحدة تريد تجنب عدم الاستقرار العميق في الشرق الأوسط وتحدي أجندتها العالمية الأوسع، فيجب عليها التوقف عن استثناء إسرائيل من معايير وهياكل النظام الدولي الليبرالي الذي تأمل واشنطن في قيادته.

من غير مقبول إلى غير قابل للنكران

ترتيب الدولة الواحدة ليس احتمالا مستقبليا. إنه موجود بالفعل، بغض النظر عما يعتقده أي شخص. بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، تتحكم دولة واحدة في دخول وخروج الأشخاص والبضائع، وتشرف على الأمن، ولديها القدرة على فرض قراراتها وقوانينها وسياساتها على ملايين الأشخاص دون موافقتهم. يمكن لواقع الدولة الواحدة، من حيث المبدأ، أن يقوم على أساس الحكم الديمقراطي والمواطنة المتساوية. لكن مثل هذا الترتيب ليس معروضًا في الوقت الحالي. اضطرت إسرائيل إلى الاختيار بين الهوية اليهودية لإسرائيل والديمقراطية الليبرالية، واختارت الأولى. لقد أغلقت في نظام السيادة اليهودية، حيث يتم التمييز هيكليًا ضد غير اليهود أو استبعادهم في مخطط متدرج: يتمتع بعض غير اليهود ببعض، ولكن ليس كل، الحقوق التي يتمتع بها اليهود، بينما يعيش معظم غير اليهود في ظلها. الفصل الشديد والفصل والسيطرة.

قدمت عملية السلام في السنوات الأخيرة من القرن العشرين إمكانية محيرة لشيء مختلف. ولكن منذ قمة كامب ديفيد عام 2000، حيث فشلت المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة في تحقيق اتفاق الدولتين، عملت عبارة 'عملية السلام' في الغالب على تشتيت الانتباه عن الحقائق على الأرض وتقديم ذريعة لعدم الاعتراف بها. الانتفاضة الثانية، التي اندلعت بعد فترة وجيزة من خيبة الأمل في كامب ديفيد، والتدخلات الإسرائيلية اللاحقة في الضفة الغربية قوضت جهود السلطة الفلسطينية. كما قاموا بتسريع الانجراف نحو اليمين في السياسة الإسرائيلية، والتحولات السكانية التي أحدثها انتقال المواطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية، والتجزئة الجغرافية للمجتمع الفلسطيني. أصبح التأثير التراكمي لهذه التغييرات واضحًا خلال أزمة عام 2021 في الاستيلاء على منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية، والتي لم تضع المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل أيضًا المواطنين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل ضد بعضهم البعض في صراع أدى إلى تقسيم المدن والأحياء.

حكومة نتنياهو الجديدة، المكونة من ائتلاف من المتطرفين الدينيين والقوميين اليمينيين، تلخص هذه الاتجاهات. يتباهى أعضاؤها بمهمتهم في إنشاء إسرائيل جديدة على صورتهم: أقل ليبرالية وأكثر دينية وأكثر استعدادًا لامتلاك التمييز ضد غير اليهود. كتب نتنياهو أن «إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها» بل «للشعب اليهودي فقط». أعلن الرجل الذي عينه وزيرا للأمن القومي، إيتمار بن غفير، أن غزة يجب أن تكون "لنا" وأن "الفلسطينيين يمكنهم الذهاب إليها...أو الى المملكة العربية السعودية أو أماكن أخرى، مثل العراق أو إيران". لطالما شاركت أقلية على الأقل من الإسرائيليين هذه الرؤية المتطرفة ولها أسس قوية في الفكر والممارسة الصهيونية. بدأت في اكتساب أتباع بعد فترة وجيزة من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في حرب عام 1967. وعلى الرغم من أنها ليست وجهة نظر مهيمنة بعد، إلا أنه يمكن أن تطالب بشكل معقول بأغلبية المجتمع الإسرائيلي ولم يعد من الممكن وصفها بأنها موقف هامشي.

لطالما كانت حقيقة وجود دولة واحدة واضحة لأولئك الذين يعيشون في إسرائيل والأراضي التي تسيطر عليها ولأي شخص انتبه إلى التحولات التي لا هوادة فيها على الأرض. لكن في السنوات القليلة الماضية، تغير شيء ما. حتى وقت قريب، نادرًا ما تم الاعتراف بواقع الدولة الواحدة من قبل جهات فاعلة مهمة، وتم تجاهل أولئك الذين تحدثوا بالحقيقة بصوت عالٍ أو معاقبتهم على القيام بذلك. ومع ذلك، وبسرعة ملحوظة، أصبح غير القابل للقول قريبًا من الحكمة التقليدية.

الديمقراطية بالنسبة للبعض

لرؤية حقيقة دولة واحدة، سيحتاج العديد من المراقبين إلى ارتداء نظارات جديدة. هؤلاء هم الأشخاص الذين اعتادوا رؤية التمييز بين الأراضي المحتلة وإسرائيل – أي الدولة كما كانت قبل عام 1967، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية– ويعتقدون أن سيادة إسرائيل تقتصر على الأراضي التي كانت تسيطر عليها من قبل. 1967. لكن الدولة والسيادة ليسا نفس الشيء. تُعرَّف الدولة بما تسيطر عليه، بينما تعتمد السيادة على اعتراف الدول الأخرى بشرعية تلك السيطرة.

ستفصل هذه النظارات الجديدة مفاهيم الدولة والسيادة والأمة والمواطنة، مما يسهل رؤية حقيقة الدولة الواحدة التي تستند بشكل لا مفر منه إلى علاقات التفوق والدونية بين اليهود وغير اليهود في جميع الأراضي الواقعة تحت سيطرة إسرائيل المتمايزة ولكن دون منازع. إسرائيل من منظور الدولة، لديها سيطرة على أرض تمتد من النهر إلى البحر، وتكاد تحتكر استخدام القوة، وتستخدم هذه القوة للحفاظ على حصار شديد القسوة لغزة والسيطرة على الضفة الغربية بنظام نقاط التفتيش والشرطة وتوسيع المستوطنات بلا هوادة. حتى بعد سحب القوات من غزة في عام 2005، احتفظت الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة على نقاط دخول وخروج المنطقة. مثل أجزاء من الضفة الغربية، تتمتع غزة بدرجة من الحكم الذاتي، ومنذ الحرب الأهلية الفلسطينية القصيرة عام 2007، كانت الأرض تدار داخليًا من قبل منظمة حماس الإسلامية، لكن حماس لا تسيطر على ساحل الإقليم أو مجاله الجوي أو حدوده. بعبارة أخرى، بأي تعريف معقول، تشمل الدولة الإسرائيلية جميع الأراضي من حدودها مع الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط.

كان من الممكن التغاضي عن هذا الواقع لأن إسرائيل لم تقدم مطالبات رسمية بالسيادة على كل هذه المناطق. وقد ضمت بعض الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية ومرتفعات الجولان. لكنها لم تعلن بعد سيادتها على بقية الأراضي التي تسيطر عليها، ومن المرجح أن تعترف حفنة من الدول فقط بمثل هذه الادعاءات إذا كانت إسرائيل ستقدمها.

العديد من سكان إسرائيل عديمي الجنسية مدى الحياة

إن السيطرة على الأراضي وتعزيز الهيمنة المؤسسية دون إضفاء الطابع الرسمي على السيادة تمكن إسرائيل من الحفاظ على واقع الدولة الواحدة بشروطها. يمكنها أن تنكر المسؤولية عن (حقوق) معظم الفلسطينيين لأنهم سكان أراضيها ولكنهم ليسوا مواطنين في الدولة، مما يبرر بشكل ساخر هذا التمييز على أساس أنه يبقي على قيد الحياة إمكانية حل الدولتين. من خلال عدم إضفاء الطابع الرسمي على السيادة، يمكن لإسرائيل أن تكون ديمقراطية لمواطنيها ولكنها غير خاضعة للمساءلة من قبل الملايين من

سكانها. سمح هذا الترتيب للعديد من أنصار إسرائيل في الخارج بالاستمرار في التظاهر بأن كل هذا مؤقت – وأن إسرائيل تظل ديمقراطية ليبرالية وأن الفلسطينيين في يوم من الأيام سيمارسون حقهم في تقرير المصير.

ولكن حتى داخل حدود ما قبل عام 1967، فإن الديمقراطية الإسرائيلية لها حدود، والتي تتضح عندما ينظر إليها من خلال عدسة المواطنة. أنتجت الهوية اليهودية لإسرائيل وواقع الدولة الواحدة سلسلة معقدة من التصنيفات القانونية التي توزع حقوقًا ومسؤوليات وحماية متباينة. يعرّف قانون 'الدولة القومية' لعام 2018 إسرائيل على أنها 'الدولة القومية للشعب اليهودي' وينص على أن 'ممارسة الحق في تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو أمر فريد للشعب اليهودي'؛ لا يذكر الديمقراطية أو المساواة للمواطنين غير اليهود.

وفقًا لهذا التسلسل الهرمي للعضوية، فإن الفئة الكاملة من المواطنة محجوزة لليهود الإسرائيليين (على الأقل أولئك الذين تتوافق يهوديتهم مع المعايير الحاخامية)؛ إنهم مواطنون بدون شروط. يتمتع الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ويقيمون في إسرائيل قبل عام 1967 بحقوق سياسية ومدنية ولكنهم يواجهون قيودًا أخرى – قانونية وخارجية – على حقوقهم ومسؤولياتهم وضمانات الحماية.

من الناحية النظرية، لدى سكان القدس الفلسطينيين خيار أن يصبحوا مواطنين إسرائيليين، لكن معظمهم يرفضونه لأن القيام بذلك سيكون عملاً من أعمال عدم الولاء. الفلسطينيون الذين يقيمون في الأراضي هم أدنى طبقة على الإطلاق. تعتمد حقوقهم ومسؤولياتهم على المكان الذي يعيشون فيه، مع وجود أولئك الموجودين في غزة في أسفل التسلسل الهرمي – وهو موقف لم يتدهور إلا منذ سيطرة حماس. إن مطالبة فلسطيني بوصف وضعه القانوني يمكن أن يثير إجابة تستمر لعدة دقائق – ولا تزال مليئة بالغموض.

طالما كان هناك أمل في حل الدولتين الذي من شأنه أن يرى حقوق الفلسطينيين معترفًا بها، كان من الممكن النظر إلى الوضع داخل حدود إسرائيل لعام 1967 على أنه واحد من المساواة القانونية جنبًا إلى جنب مع التمييز الفعلي ضد بعض المواطنين – حقيقة مؤسفة ولكنها مشتركة في الكثير من العالم.

ولكن عندما يعترف المرء بواقع الدولة الواحدة، يتم الكشف عن شيء أكثر ضررًا. في تلك الدولة، هناك البعض الذين يتم تقييد حركتهم وسفرهم وحالتهم المدنية وأنشطتهم الاقتصادية وحقوق الملكية والوصول إلى الخدمات العامة بشدة. نسبة كبيرة من المقيمين مدى الحياة من ذوي الجذور العميقة والمستمرة في أراضي تلك الدولة يصبحون عديمي الجنسية. وكل فئات ودرجات التهميش هذه تُفرض من خلال إجراءات قانونية وسياسية وأمنية تفرضها جهات حكومية مسؤولة أمام جزء فقط من السكان.

إن تسمية هذا الواقع أمر مثير للجدل سياسياً، حتى مع وجود إجماع حول التفاوتات الشديدة الملزمة التي تحدده. دفعت سلسلة من التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والدولية التي توثق هذه التفاوتات مصطلح 'الفصل العنصري' من هوامش النقاش الإسرائيلي الفلسطيني إلى مركزه. يشير الفصل العنصري إلى نظام الفصل العنصري الذي استخدمته حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا لترسيخ سيادة البيض من عام 1948 إلى أوائل التسعينيات. وقد تم تعريفه منذ ذلك الحين بموجب القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية على أنه مخطط قانوني للعزل العنصري والتمييز العنصري ويعتبر جريمة ضد الإنسانية. طبقت منظمات حقوق الإنسان الرئيسية، بما في ذلك هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، هذا المصطلح على إسرائيل. وكذلك الحال بالنسبة للعديد من الأكاديميين: وفقًا لاستطلاع أجري في مارس 2022 لعلماء يركزون على الشرق الأوسط وأعضاء في ثلاث جمعيات أكاديمية كبيرة، وصف 60% من المستجيبين الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية بأنه "واقع دولة واحدة مع عدم المساواة مثل نظام الفصل العنصري.

قد لا يكون المصطلح مناسبًا تمامًا. لان نظام التمييز الهيكلي في إسرائيل أشد من نظام الدول غير الليبرالية. لكنه لا يستند إلى العرق، كما تم تعريف الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ويتم تعريفه بموجب القانون الدولي، بل على العرق والجنسية والدين. ولعل هذا التمييز يهم أولئك الذين يرغبون في اتخاذ إجراءات قانونية ضد إسرائيل. ومع ذلك، فهو أقل أهمية من الناحية السياسية، ولا معنى له تقريبًا عندما يتعلق الأمر بالتحليل. ما يهم سياسيًا هو أن المصطلح الذي كان من المحرمات أصبح بشكل متزايد فهمًا

سائدًا ومنطقيًا للواقع. من الناحية التحليلية، ما يهم هو أن تسمية الفصل العنصري تصف بدقة الحقائق على الأرض وتقدم بدايات خريطة طريق لتغييرها. الفصل العنصري ليس كلمة سحرية تغير الواقع عند التذرع به. لكن دخولها إلى التيار السياسي السائد يكشف عن اعتراف واسع بأن الحكم الإسرائيلي مصمم للحفاظ على السيادة اليهودية في جميع أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها الدولة.

صحـــــوة بقـــــوة

يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين في المقام الأول التعامل مع واقع الدولة الواحدة. لكن هذا الواقع سيعقد أيضًا علاقة إسرائيل ببقية العالم. على مدى نصف قرن، سمحت عملية السلام للديمقراطيات الغربية بالتغاضي عن الاحتلال الإسرائيلي لصالح مستقبل طموح ينتهي فيه الاحتلال بالتفاوض المتبادل. كما ساعدت الديمقراطية الإسرائيلية (مهما كانت معيبة) والتمييز الاسمي بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الغرباء على تجنب نظرهم. كل هذه التحويلات ذهبت. لطالما كان واقع الدولة الواحدة جزءًا لا يتجزأ من القانون والسياسة والمجتمع الإسرائيلي، حتى لو تم الاعتراف به الآن على نطاق واسع. لا توجد بدائل جاهزة، وقد مرت عقود منذ أن كانت هناك أي عملية سياسية ذات مغزى.

ربما لن يتغير الاعتراف بهذه الحقائق كثيرًا. العديد من المشاكل العالمية الدائمة لا يتم حلها أبدًا. نحن نعيش في عالم شعبوي، حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان مهددة. يشير القادة الإسرائيليون إلى اتفاقيات إبراهيم، التي أقامت علاقات إسرائيل مع البحرين والمغرب والسودان والإمارات العربية المتحدة، ليقولوا إن التطبيع مع الدول العربية لم يتطلب أبدًا حل القضية الفلسطينية. ومن جانبهم، قد يستمر القادة الغربيون ببساطة في التظاهر بأن إسرائيل تشاركهم قيمهم الديمقراطية الليبرالية، في حين تضاعف العديد من الجماعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة دعمها. قد يكافح الأمريكيون اليهود الليبراليون للدفاع عن إسرائيل التي تتمتع بالعديد من خصائص الفصل العنصري، لكن احتجاجاتهم لن يكون لها تأثير عملي يذكر.

ومع ذلك، هناك أسباب للاعتقاد بأن الانتقال من عالم الدولتين الطموح إلى عالم الدولة الواحدة الحقيقي قد يكون صعبًا. إن تعميم تشبيه الفصل العنصري وصعود حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات –ورد الفعل العنيف ضد كليهما– يشير إلى أن التضاريس السياسية قد تغيرت. قد تتمتع إسرائيل بمزيد من الأمن المادي والاعتراف الدبلوماسي الإقليمي أكثر من أي وقت مضى، مع قلة القيود الدولية أو المحلية على أنشطتها في الضفة الغربية. لكن السيطرة تتطلب أكثر من القوة الغاشمة. كما أنه يتطلب بعض مظاهر الشرعية، مع استمرار الوضع الراهن بسبب طابعه المسلم به، وتجنيسه كحس سليم، واستحالة التفكير حتى في مقاومة مبررة. لا تزال إسرائيل تمتلك القوة المادية لكسب المعارك التي تختارها. ولكن مع انتشار تلك المعارك، يزيد كل انتصار من تآكل موقعه القتالي. أولئك الذين يريدون الدفاع عن واقع الدولة الواحدة يدافعون عن المبادئ الاستعمارية في عالم ما بعد الاستعمار.

قد يتخذ النضال من أجل تحديد وتشكيل شروط واقع الدولة الواحدة أشكالًا جديدة. في الماضي، خلقت الحروب الدراماتيكية بين الدول فتحات للمفاوضات والدبلوماسية عالية المخاطر. لكن في المستقبل، من غير المرجح أن يواجه صانعو السياسة الأمريكيون الصراعات التقليدية مثل تلك التي اندلعت بين إسرائيل والدول العربية في عامي 1967 و1973. بدلاً من ذلك، سيواجهون شيئًا أقرب إلى نوبات الصراع المفاجئة الأولى والثانية للانتفاضة والمنافسة الشعبية الجماهيرية مثل تلك التي حدثت في مايو 2021. في ذلك الوقت، أشعلت الاشتباكات في القدس حريقًا أوسع نطاقًا تضمن إطلاق صواريخ بين إسرائيل وغزة، ومظاهرات عنيفة في الضفة الغربية، وحوادث قبيحة تصرف فيها إسرائيليون من أصول يهودية (والشرطة الإسرائيلية) كما لو أن العرق يتفوق على الجنسية. تبدو أعمال العنف اليومية والنوبات المتقطعة من الاضطرابات الشعبية – وربما حتى الانتفاضة الثالثة الكاملة – حتمية.

يضطر صانعو السياسة في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، الذين تحدثوا منذ فترة طويلة عن الحاجة إلى الحفاظ على حل الدولتين، بشكل متزايد إلى الرد على الأزمات التي لا يستعدون لها. لقد أثارت المشاكل الناجمة عن واقع الدولة الواحدة بالفعل حركات تضامن ومقاطعات وصراعات مجتمعية جديدة. تسعى

المنظمات غير الحكومية والحركات السياسية الداعمة لمختلف القضايا الإسرائيلية والفلسطينية وجماعات الدعوة العابرة إلى تغيير المعايير العالمية والتأثير على الأفراد والمجتمعات والحكومات بحملات إعلامية جديدة وقديمة. بشكل متزايد، يهدفون إلى تصنيف أو مقاطعة السلع المنتجة في الأماكن التي تسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية (أو حظر مثل هذه المقاطعات) والاستناد إلى قوانين الحقوق المدنية لتعبئة مؤيديهم وإيجاد بدائل للجهود الدبلوماسية الضعيفة لقادة الحكومة.

لكن كل هذه الحركات والحملات تسعى إلى تعبئة الدوائر الانتخابية المنقسمة بشدة. ينقسم الفلسطينيون بين أولئك الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية وأولئك الذين لديهم أشكال أخرى من الإقامة، وكذلك بين أولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة. إنهم منقسمون بين أولئك الذين يعيشون في واقع الدولة الواحدة وأولئك الذين يعيشون في الشتات. وهم منقسمون بين الفصيل السياسي لحركة فتح الذي يسيطر على الضفة الغربية ومنظمة حماس التي تسيطر على غزة. كما أنها تنقسم بشكل متزايد على طول خطوط الأجيال. يشعر الفلسطينيون الأصغر سنًا بأنهم أقل ارتباطًا بالحركات التي وجهت الالتزامات والطاقات السياسية لآبائهم وأجدادهم ومن المرجح أن ينجذبوا إلى مجموعات جديدة ويتبنوا تكتيكات جديدة للمقاومة.

ينقسم اليهود الإسرائيليون بالمثل حول طبيعة الدولة، ودور الدين في السياسة، ومجموعة من الأمور الأخرى، بما في ذلك حقوق المثليين والمثليات والأقليات الجنسية الأخرى. نظم اليهود الإسرائيليون الليبراليون احتجاجات حاشدة ضد هجوم حكومة نتنياهو على الديمقراطية والقضاء، لكنهم حشدوا حول القضية الفلسطينية بشكل أقل بكثير، مما يوضح كيف أدت الخلافات الداخلية إلى تنحية الأسئلة حول عملية السلام التي لم تعد موجودة.

والنتيجة هي أن القادة من كلا الجانبين لا يقودون. هناك سياسيون في جميع المعسكرات يريدون إخفاء الصراع، بشكل عام ليس في خدمة أي استراتيجية للحل ولكن بدافع الشعور بعدم الفعالية والجمود. يريد سياسيون آخرون عكس ذلك: تغيير الأمور والتحرك في اتجاه مختلف تمامًا، كما فعل الرئيس الأمريكي

دونالد ترامب مع «صفقة القرن»، ووعد بإنهاء الصراع في مسألة قضت فعليًا على الحقوق الفلسطينية و التطلعات الوطنية. كما يأمل اليهود الذين يضغطون على الضم الرسمي للأراضي المحتلة والفلسطينيون الذين يدافعون عن أساليب جديدة لمقاومة الحكم الإسرائيلي في قلب الوضع الراهن. لكن كل هذه الجهود تؤسس على الهياكل الراسخة للسلطة والمصالح.

وفي ظل هذه الظروف، فإن أي دبلوماسية تتم باسم حل الصراع بطريقة عادلة ستفشل على الأرجح لأنها تخطئ في قراءة البدائل الممكنة للمأزق الحالي وإرادة جميع الأطراف لتحقيقها. سيتعين على صانعي السياسات الراغبين في بناء خيارات أفضل الانتباه إلى الطرق التي يعمل بها نظام الدولة الواحدة ويتطور. سيحتاجون إلى فهم كيف يتخيل سكانها المختلفون وطنهم، وكيف يتم إنفاذ الحقوق أو انتهاكها، وكيف تتغير التركيبة السكانية ببطء ولكن بنذير.

شبح الربيع العربي

إن الاعتراف بواقع الدولة الواحدة له آثار هامة ومتناقضة على العالم العربي. لطالما افترضت حجة حل الدولتين أهمية القضية الفلسطينية للجمهور العربي، إن لم يكن لحكوماتهم. أرست مبادرة السلام السعودية لعام 2002، التي عرضت تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، خط أساس: السلام مع العالم العربي يتطلب حلاً للقضية الفلسطينية.

استهدفت اتفاقات أبراهام، التي توسطت فيها إدارة ترامب ودعمتها إدارة بايدن بحماس، صراحة هذا الافتراض من خلال تسريع التطبيع السياسي والتعاون الأمني بين إسرائيل والعديد من الدول العربية دون الحاجة إلى إحراز تقدم في القضية الفلسطينية. هذا الفصل بين التطبيع العربي والقضية الفلسطينية قطع شوطا طويلا نحو ترسيخ واقع الدولة الواحدة.

حتى الآن، أثبتت اتفاقات إبراهيم أنها دائمة، حيث نجت من تشكيل حكومة نتنياهو بوزرائها المتطرفين. من المرجح أن يستمر تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات، على الأقل، إلى ما بعد الجولة التالية من العنف الإسرائيلي الفلسطيني وحتى التحركات الإسرائيلية العلنية نحو الضم. لكن منذ توقيع الاتفاقات، لم

تسعى أي دول عربية أخرى إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وواصلت المملكة العربية السعودية التحوط من رهاناتها من خلال تأجيل إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل.

ومن المرجح أن يبقى التطبيع العربي مقيدا بالقضية الفلسطينية إلى أجل غير مسمى خارج دول الخليج. من السهل جدا تخيل سيناريو تتحرك فيه إسرائيل لمصادرة المزيد من الممتلكات في القدس، وتثير احتجاجات فلسطينية واسعة النطاق، ثم ترد على هذه الاضطرابات بمزيد من العنف ونزع الملكية بشكل أسرع – مما يؤدي في النهاية إلى الانهيار النهائي للسلطة الفلسطينية. مثل هذا التصعيد يمكن أن يشعل بسهولة احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم العربي، حيث خلقت المصاعب الاقتصادية والقمع السياسي الذي طال أمده. وهناك أيضا تهديد أخطر بأن إسرائيل ستطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية أو حتى القدس – وهو احتمال، يطلق عليه أحيانا بطريقة مخففة 'الترحيل'، والذي تشير استطلاعات الرأي إلى أن العديد من اليهود الإسرائيليين سيدعمونه. ناهيك عن كيفية استغلال حماس أو إيران لمثل هذه الظروف.

قد لا يهتم الحكام العرب بالفلسطينيين، لكن شعوبهم – وهؤلاء الحكام لا يهتمون أكثر من الاحتفاظ بعروشهم. إن التخلي الكامل عن الفلسطينيين بعد أكثر من نصف قرن من الدعم الخطابي على الأقل سيكون محفوفًا بالمخاطر. لا يخشى القادة العرب خسارة الانتخابات، لكنهم يتذكرون الانتفاضات العربية في عام 2011 جيدًا، وهم قلقون بشأن أي شيء يدعو إلى تعبئة شعبية جماهيرية يمكن أن تتحول بسرعة إلى احتجاجات ضد أنظمتهم.

الخروج، الصوت أو الولاء

إن الاعتراف بواقع الدولة الواحدة يمكن أن يؤدي أيضًا إلى استقطاب المحادثة الأمريكية حول إسرائيل والفلسطينيين. قد يتبنى الإنجيليون وغيرهم الكثير من اليمين السياسي هذا الواقع على أنه تحقيق لما يعتبرونه تطلعات إسرائيلية مشروعة. قد يدرك العديد من الأمريكيين في يسار الوسط أخيرًا أن إسرائيل قد سقطت من صفوف الديمقراطيات الليبرالية وقد تتخلى عن الوعد الخيالي لدولتين لهدف دولة واحدة تمنح

حقوقًا متساوية لجميع سكانها.

وتتحمل الولايات المتحدة مسؤولية كبيرة عن ترسيخ واقع الدولة الواحدة، وتواصل القيام بدور قوي في صياغة وتشكيل القضية الإسرائيلية – الفلسطينية. لم يكن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ليستمر ويتسارع، ولم يكن الاحتلال ليستمر، لولا الجهود الأمريكية لحماية إسرائيل من تداعيات ذلك على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. بدون التكنولوجيا والأسلحة الأمريكية، ربما لم تكن إسرائيل قادرة على الحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة، مما مكنها أيضًا من ترسيخ موقفها في الأراضي المحتلة. وبدون جهود وموارد دبلوماسية أمريكية كبيرة، لم يكن بإمكان إسرائيل إبرام اتفاقيات سلام مع الدول العربية، من كامب ديفيد إلى اتفاقيات أبراهام.

ومع ذلك، فإن الحديث الأمريكي عن إسرائيل والفلسطينيين قد أهمل عمداً الطرق التي حرصت بها واشنطن على الاحتلال. تمت صياغة دعم الولايات المتحدة لعملية السلام من حيث أمن إسرائيل ومن حيث فكرة أن حل الدولتين فقط هو الذي يمكن أن يحافظ على إسرائيل يهودية وديمقراطية. لطالما كان هذان الهدفان في حالة توتر، لكن واقع الدولة الواحدة يجعلهما غير قابلين للتوفيق.

الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة

على الرغم من أن القضية الإسرائيلية الفلسطينية لم تكن على رأس قائمة أولويات الجمهور الأمريكي، فقد تغيرت المواقف الأمريكية بشكل ملحوظ: انخفض الدعم لحل الدولتين، وارتفع الدعم لدولة واحدة تضمن المساواة في المواطنة خلال السنوات القليلة الماضية. تظهر استطلاعات الرأي أن معظم الناخبين الأمريكيين سيدعمون إسرائيل الديمقراطية على اساس إسرائيل اليهودية، إذا أجبروا على الاختيار. أصبحت الآراء حول إسرائيل أيضًا أكثر حزبية بكثير، حيث أصبح الجمهوريون، وخاصة الإنجيليون، أكثر دعمًا للسياسات الإسرائيلية والأغلبية الساحقة من الديمقراطيين يفضلون سياسة أمريكية متساوية. يعبر الديمقراطيون الشباب الآن عن دعم للفلسطينيين أكثر من دعم إسرائيل. أحد أسباب هذا التحول، خاصة بين الديمقراطيين الشباب، هو أن القضية الإسرائيلية الفلسطينية يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها قضية

عدالة اجتماعية وليست مصلحة استراتيجية أو نبوءة توراتية. كان هذا صحيحًا بشكل خاص في عصر حركة حياة السود هامة.

لقد أزعج واقع الدولة الواحدة بشكل خاص سياسات اليهود الأمريكيين. منذ السنوات الأولى للصهيونية، كان معظم المؤيدين اليهود الأمريكيين لإسرائيل يعتبرون التطلع إلى أن تكون إسرائيل يهودية وليبرالية في نفس الوقت. قد تكون حكومة نتنياهو الأخيرة نقطة الانهيار لهذه المجموعة. من الصعب مواءمة الالتزام بالليبرالية مع دعم دولة واحدة تقدم فوائد الديمقراطية لليهود (ويبدو الآن أنها تخطو على بعض هؤلاء) ولكنها تحجبهم صراحة عن غالبية سكانها غير اليهود.

يرى معظم اليهود الأمريكيين المبادئ الليبرالية الأساسية مثل حرية الرأي والتعبير، وسيادة القانون، والديمقراطية ليس فقط كقيم يهودية ولكن أيضًا كحصون ضد التمييز الذي يضمن قبولهم وحتى بقائهم في الولايات المتحدة. ومع ذلك، كان التزام إسرائيل بالليبرالية دائمًا مهتزًا. كدولة يهودية، فهي تعزز شكلاً من أشكال القومية العرقية بدلاً من القومية المدنية، ويلعب مواطنوها اليهود الأرثوذكس دورًا كبيرًا في تحديد كيفية تشكيل اليهودية للحياة الإسرائيلية.

في عام 1970، كتب الاقتصادي السياسي ألبرت هيرشمان أن أعضاء المنظمات في أزمة أو رفض ولديهم ثلاثة خيارات: «الخروج والصوت والولاء». الأمريكيون اليهود لديهم نفس الخيارات اليوم. يُظهر أحد المعسكرات، الذي يمكن القول إنه يهيمن على المؤسسات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة، الولاء الذي تم تمكينه من خلال إنكار واقع الدولة الواحدة. الصوت هو الخيار المهيمن بشكل متزايد للأمريكيين اليهود الذين كانوا في السابق في معسكر السلام. بمجرد التركيز على تحقيق حل الدولتين، يوجه هؤلاء الأمريكيون نشاطهم الآن نحو الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وحماية المساحة المتقلصة للمجتمع المدني الإسرائيلي، ومقاومة المخاطر التي تشكلها حكومة نتنياهو اليمينية. أخيرًا، هناك اليهود الأمريكيون الذين اختاروا الخروج أو اللامبالاة. إنهم ببساطة لا يفكرون كثيرًا في إسرائيل. قد يكون ذلك بسبب عدم امتلاكهم هوية يهودية قوية أو لأنهم يرون أن إسرائيل منحرفة عن قيمهم أو حتى معارضة لها. هناك بعض الأدلة على أنه كلما ترنحت إسرائيل إلى اليمين، كلما أصبحت هذه المجموعة أكبر، خاصة بين الشباب اليهود

الأمريكيين.

إختبار واقعي

حتى الآن، سعت إدارة بايدن إلى الحفاظ على الوضع الراهن مع حث إسرائيل على تجنب الاستفزازات الكبيرة. ردا على استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية والانتهاكات الإسرائيلية الأخرى للقانون الدولي، أصدرت الولايات المتحدة بيانات جوفاء تدعو إسرائيل إلى تجنب الأعمال التي تقوض حل الدولتين. لكن هذا النهج يخطئ في تشخيص المشكلة ويزيد الأمر سوءًا: حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة هي أحد أعراض واقع الدولة الواحدة وليست سببًا لها، ولن يؤدي تدليلها في محاولة لإقناعها بالاعتدال إلا إلى تشجيع قادتها المتطرفين من خلال إظهار أنهم لا يدفعون أي ثمن مقابل أفعالهم.

يمكن للولايات المتحدة بدلاً من ذلك مواجهة واقع متطرف برد جذري. بالنسبة للمبتدئين، يجب على واشنطن استبعاد مصطلحي «حل الدولتين» و«عملية السلام» من مفرداتها. تدعو الولايات المتحدة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بالاعتماد على التفكير السحري. إن تغيير الطريقة التي تتحدث بها الولايات المتحدة عن القضية الإسرائيلية الفلسطينية لن يغير شيئًا على الأرض، لكنه سيجرد واجهة سمحت لصانعي السياسة الأمريكيين بتجنب مواجهة الواقع. يجب على واشنطن أن تنظر إلى إسرائيل كما هي، وليس كما كان يُفترض أن تكون وتتصرف وفقًا لذلك. لم تعد إسرائيل تتظاهر بالحفاظ على التطلعات الليبرالية. الولايات المتحدة ليس لديها «قيم مشتركة» ولا ينبغي أن يكون لها «روابط غير قابلة للكسر» مع دولة تمييز أو تسيء معاملة الملايين من سكانها على أساس عرقهم ودينهم.

إن سياسة الولايات المتحدة الأفضل من شأنها أن تدعو إلى المساواة والمواطنة وحقوق الإنسان لجميع اليهود والفلسطينيين الذين يعيشون داخل دولة واحدة تهيمن عليها إسرائيل. نظريًا، لن تمنع مثل هذه السياسة إحياء حل الدولتين في حالة تحرك الأطراف في هذا الاتجاه في المستقبل البعيد. لكن البدء من واقع دولة واحدة مستهجن أخلاقياً ومكلف استراتيجياً سيتطلب تركيزاً فورياً على الحقوق الإنسانية والمدنية

المتساوية. إن الرفض الجاد للواقع الظالم اليوم من جانب الولايات المتحدة وبقية المجتمع الدولي قد يدفع الطرفين نفسيهما إلى النظر بجدية في مستقبل بديل. يجب على الولايات المتحدة أن تطالب بالمساواة الآن، حتى لو كان الترتيب السياسي النهائي متروكًا للفلسطينيين والإسرائيليين لتقريره.

ولهذه الغاية، يجب على واشنطن أن تبدأ في اشتراط المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل على إجراءات واضحة ومحددة لإنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين. إن تجنب مثل هذه المشروطية جعل واشنطن متواطئة بشدة في واقع الدولة الواحدة. إذا استمرت إسرائيل في مسارها الحالي، فيجب على الولايات المتحدة أن تنظر في خفض المساعدات والامتيازات الأخرى بشكل حاد، وربما حتى فرض عقوبات ذكية وهادفة على إسرائيل والقادة الإسرائيليين، ردًا على أعمال عدوانية واضحة. يمكن لإسرائيل أن تقرر بنفسها ما تريد أن تفعله، لكن الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى يمكنها التأكد من أنها تعرف تكاليف الحفاظ على نظام تمييزي غير ليبرالي للغاية وحتى تكثيفه.

المعايير المزدوجـــــة

كانت أوضح رؤية عالمية أوضحتها إدارة بايدن هي دفاعها الكامل عن القوانين والأعراف الدولية ردًا على الغزو الروسي لأوكرانيا. حتى لو تجاهل المرء واقع الدولة الواحدة، فإن نفس المعايير والقيم ستكون بالتأكيد على المحك في إسرائيل وفلسطين، كما هو مفهوم على نطاق واسع في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية. عندما تنتهك إسرائيل القوانين الدولية والأعراف الليبرالية، يجب على الولايات المتحدة أن تشجب إسرائيل على تلك الانتهاكات كما تفعل أي دولة أخرى. تحتاج واشنطن إلى التوقف عن حماية إسرائيل في المنظمات الدولية عندما تواجه مزاعم صحيحة بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي. وهي بحاجة إلى الامتناع عن استخدام حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن الدولي التي تهدف إلى محاسبة إسرائيل، والتوقف عن مقاومة الجهود الفلسطينية لطلب الإنصاف في المحاكم الدولية، وحشد الدول الأخرى للمطالبة بإنهاء حصار غزة – وهو إجراء آخر من المفترض أنه مؤقت لكنه أصبح حقيقة قاسية ومؤسسية.

لكن واقع الدولة الواحدة يتطلب المزيد.

من خلال هذا البيان، تشبه إسرائيل دولة الفصل العنصري. بدلاً من إعفاء إسرائيل من القاعدة القوية ضد الفصل العنصري، المنصوص عليها في القانون الدولي، يجب على واشنطن أن تحسب حسابًا للواقع الذي ساعدت في خلقه والبدء في رؤية هذا الواقع، والتحدث عنه، والتفاعل معه بأمانة. يجب على الولايات المتحدة أن تدافع عن المنظمات غير الحكومية الدولية والإسرائيلية والفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان والناشطين الأفراد الذين تم شيطنتهم بسبب مناداتهم بشجاعة بالظلم الهيكلي.

يجب على واشنطن حماية منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية التي تعد الملاذ الأخير للبلاد من القيم الليبرالية والقيم الفلسطينية التي ستكون جهودها حاسمة لتجنب الصراع الدموي في الأشهر المقبلة. يجب على الولايات المتحدة أيضًا معارضة الاعتقالات الإسرائيلية للقادة الفلسطينيين الذين يقدمون رؤية غير عنيفة للمقاومة الشعبية. ويجب ألا تسعى إلى وقف أو معاقبة أولئك الذين يختارون مقاطعة إسرائيل سلمياً بسبب سياساتها المسيئة.

على الرغم من أن واشنطن لا تستطيع منع تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب، إلا أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تقود مثل هذه الجهود. لا ينبغي لأحد أن ينخدع بسراب اتفاقات إبراهيم المزدهر بينما تتفاقم القضية الفلسطينية. إن فصل اتفاقيات التطبيع هذه عن معاملة إسرائيل للفلسطينيين لم يؤد إلا إلى تمكين اليمين الإسرائيلي المتطرف وعزز السيادة اليهودية داخل الدولة.

لن تؤتي هذه التغييرات في السياسة الأمريكية ثمارها على الفور. سيكون رد الفعل السياسي عنيفًا، على الرغم من أن الأمريكيين – وخاصة الديمقراطيين – أصبحوا أكثر انتقادًا لإسرائيل من السياسيين الذين ينتخبونهم. لكن على المدى الطويل، توفر هذه التغييرات أفضل أمل للتحرك نحو نتيجة أكثر سلمية وعدلاً في إسرائيل وفلسطين. من خلال مواجهة واقع الدولة الواحدة أخيرًا واتخاذ موقف مبدئي، ستتوقف الولايات المتحدة عن كونها جزءًا من المشكلة وتبدأ في أن تكون جزءًا من الحل.

المصدر

https://www.foreignaffairs.com/middle-east/israel-palestine-one-state-solution